

شبكة الصحفيين السودانية تندد بطرد 17 موظفا من «الجريدة»

وشاركت في الوقفة، قطاعا مهنية مختلفة. فيما جدد العاملون بالجريدة، مطالبة إدارة الصحيفة بالنظر إلى مطالبهم بموضوعية، ورفض الإجراءات التعسفية وإيقافها فوراً.

وتشدد بيان للعاملين بالصحيفة المطالبة بإلغاء كل القرارات التي صدرت كرد فعل على مطالبهم المشروعة والتي شملت الفصل والإنذار في مواجهة زملائهم، إضافة للاعتذار عما بدر من الإدارة، والتعهد بعدم تكراره حتى تقوم العلاقة بينها وبين العاملين كافة على الثقة.

وتمسك العاملون بالجريدة بتحسين بيئة وظروف العمل وزيادة الأجور الضعيفة، والتي ظلت الإدارة تتعامل معها بالتسويف والمماطلة.

وتصدر في السودان 37 صحيفة (80 بالمائة منها يتم توزيعها بالعاصمة) وزعت في عام 2018 نحو 36 مليون نسخة، بانخفاض قدره 23 مليون نسخة عن عام 2017 والذي وصل فيه حجم التوزيع إلى 59 مليون نسخة، وفقا لمجلس الصحافة والطبوعات (حكومي) في آخر تقرير خاص بالتحقق من الانتشار.

وجاء السودان في المرتبة 174 في مؤشر حرية الصحافة لعام 2018 الذي يقيس أوضاع الصحافة.

يذكر أن منظمة مراسلون بلا حدود اختارت شبكة الصحفيين السودانيين ضمن 12 مرشحا لثلاث فئات من جوائزها لحرية الصحافة، التي ستعلن عن الفائزين فيها في 12 سبتمبر المقبل. وتساهم جائزة مراسلون بلا حدود لحرية الصحافة، التي تم إطلاقها سنة 1992، في دعم حرية الإعلام بتكريم صحفيين ومؤسسات إعلام برزت في الدفاع ودعم حرية الصحافة.

وتعتمد الشبكة في تمويلها على الاشتراكات والتبرعات فقط مما جعلها تتمتع بالاستقلالية. وشعارها الأساسي هو المبدئية والشفافية مع الجماهير.



اعتصام تسبب بالطرد

تسجيلات تفضح تحكّم نتياهاو في الإعلام الإسرائيلي

لتعليمات القانون. فيما أفادت ستاف شافير، عضو الكنيست من "المعسكر الديمقراطي" بأن "نتياهاو بذل جهدا هائلا من أجل السيطرة على سوق وسائل الإعلام، من خلال مسؤولين ورسوة محتملة، وكلما تكشفت أدلة عن هذه الأعمال، نذكر أنه يوجد هنا رئيس حكومة لا يريد أن يعرف حقيقة أفعاله" الفظيعة.

ويخوض نتياهاو صراعا دائما مع الصحافة ووسائل الإعلام، ويشبهه كثيرون بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب في هذا المجال، وقبل يومين شن نتياهاو هجوما حادا على وسائل الإعلام العبرية على خلفية نشرها تسريبات إعلامية عن التحقيقات الجنائية الخاصة باتهامه في قضايا فساد.

ووجه نتياهاو عبر فيديو على صفحته في فيسبوك، انتقادات شديدة إلى أربعة قادة في شبكة Keshet الإخبارية، محملا إياهم المسؤولية عن "المسك بخيوط" مراسل القناة الـ12 التابعة لهذه الشبكة، غاي بيلغ، الذي لعب دورا في كشف تسريبات عن التحقيقات الجارية مع رئيس الوزراء.

وقال نتياهاو إن هؤلاء "يتحدثون عن حرية الصحافة فيما تم تجنيدهم لممارسة الإرهاب ضد الديمقراطية".

الخرطوم - دعت شبكة الصحفيين السودانيين، الإثنين، إلى حماية الصحفيين عقب فصل 17 من صحيفة الجريدة (خاصة).

وقالت الشبكة، المنضوية تحت تجمع المهنيين السودانيين في بيان لها، "في أول حادثة من نوعها عقب انتصار الثورة ارتكب ناشر ومالك صحيفة الجريدة مجزرة بحق 14 صحافياً ومخرج ومدققين لغويين اثنين".

وأضافت "كانت كل جريرتهم أنهم طالبوا بحقهم في العيش الكريم".

ودعت الشبكة إلى حماية الصحفيين في كل صحف البلاد في مواجهة مثل هذه القرارات التعسفية.

وقال على الدالي، أحد الصحفيين المسؤولين، إن إدارة الصحيفة فصلت 3 زملاء يدعى "ضعف الأداء"، فشارك الصحفيون في إضراب لإعادتهم إلى العمل وتحسين بيئة العمل والأجور، قبل أن تفصل الجريدة هذا العدد.

في المقابل، قال مصدر بالصحيفة، فضل عدم نشر اسمه، كونه غير مخول بالحديث للإعلام، إن الصحفيين "نفذوا إضراباً أضر بالعمل وفصلهم تم وفق القانون".

وأضاف، أن الصحيفة "ستمنح المسؤولين كل حقوقهم المالية المترتبة على القرار".

وانضمت شبكة الصحفيين السودانيين، الإثنين، إلى صحافيي "الجريدة" الذين نفذوا وقفة، أمام مقرها الاثنين، احتجاجاً على قرارات الإدارة التعسفية بفصل وإذارة عدد من الصحفيين بسبب، المطالبة بحقهم المالية وتحسين بيئة العمل.

وحمل الصحفيون لافتات تندد بالفصل والتشريد، وتطالب بواقع صحافي مفاى، وأن المطالبة بالحقوق ليست جريمة.

ورد المتضامنون مع الصحفيين، شعارات "صحافة حرة لا أحره".

التشريعات الأردنية تعصف بالمواقع الإلكترونية

نقابة الصحفيين تلتزم الصمت أمام ما يتعرض له الإعلام



المواقع الإلكترونية تتناقص في الأردن

ناجزة تنهي الجدل، والشد والجذب، وتعلن الحسم والفرج".

والقرار الذي يصدره مركز حماية حرية الصحفيين للسنة الثامنة عشرة على التوالي توزع على ثلاثة فصول رئيسية، حيث استعرض في الفصل الأول البيئة السياسية والاقتصادية والأوضاع المهنية للعاملين في الإعلام، والتشريعات التي تنظم الإعلام ودورها، ومدى تنفيذ الأردن للالتزامات الدولية، ورؤية المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية للوضع الإعلامي في الأردن.

وأقر التقرير في فصله الأول بأن عام 2018 لم يكن عاما سهلا على الأردن بشكل عام، وعلى الإعلاميين بشكل خاص، حيث شهد الأردن احتجاجات واسعة كانت في مجملها رفضا للأوضاع الاقتصادية الصعبة، أو المطالبة بتغيير النهج الاقتصادي والسياسي.

وذكر أن "البنية التشريعية في الأردن ليست بنية صديقة للحرية الإعلامية، وأن إجراءات متعددة وواسعة يتعين على الحكومة اتخاذها بالتعاون مع البرلمان من أجل تحسين البناء التشريعي في الأردن، وتلافي التعارض الواضح بين القوانين والدستور والمعاهدات الدولية ذات الصلة التي وقعت عليها الأردن".

ووجد الخبراء وفق التقرير، أن تعدد المرجعيات التشريعية قد يؤدي إلى الخلط بين المفاهيم خاصة إذا أحيلت بعض دعاوى قضايا النشر للسلطة القضائية، وأن التعديلات الأخيرة المقترحة على قانون الجرائم الإلكترونية من شأنها تقيد حرية التعبير على مواقع التواصل الاجتماعي الأمر الذي من شأنه الاستمرار في تقييد حرية الإعلام بسبب إمكانية اندماج مؤسسات الإعلام التقليدية مع وسائل السوشيال ميديا الحديثة.

وأظهرت آراء الخبراء أن "الدولة أصبحت تتوجس من استخدام مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع، الأمر الذي يشكل تهديدا حقيقيا لحرية الرأي والتعبير وحرية الإنترنت، وأن الحكومة لجأت لآليات العقابية التي نظمت بها وسائل الإعلام التقليدية المحترفة واستخدمتها في تنظيم حرية الرأي والتعبير على الإنترنت، إضافة إلى أن المجتمع يضع قيودا على حرية التعبير على الإنترنت تتمثل بالتدابير والخطوط الحمراء والتي يصعب الحديث عنها مثل الدين والجنس"، وأن سلطة ونفوذ شركات التواصل من الأمور التي توسعت بشكل كبير فأصبحت أكبر من سلطة الدول، الأمر الذي زاد من الضيق على الإنترنت.

وأكد أن "حرية الإعلام لا تزال عالققة بين رؤى مختلفة، وتوجهات متعارضة، وصراعات مستمرة".

وقال منصور "الخيار الوحيد الذي نملكه هو أن نمضي لتعزيز حرية الإعلام، ونضمن تدفق معلومات ذات صدقية، ونساهم في بناء إعلام عمومي يعبر عن أولويات المجتمع، ونخضع كل من ينتهك حقوق الصحفيين للمساءلة حتى يتوقف الإفلات من العقاب".

واختتم توطئة التقرير بالقول "نستطيع أن نتجاوز العثرات في الأردن، أن نخلع لبوس التردد، أن نغادر إلى غير رجعة المساحة الرمادية التي تبقينا أسرى لتوقف الزمن، فنحن ما بين حالتين ومرحلتين، لا ننتمي لدولة دكتاتورية مستبدة، ولم نلتحق بقطار الدول الديمقراطية، وعلى هذا بقيت حرية الإعلام عالققة بانتظار إرادة سياسية

حرية الإعلام لا تزال عالققة بين رؤى مختلفة، وتوجهات متعارضة، وصراعات مستمرة الخيار الوحيد الذي نملكه هو أن نمضي لتعزيز حرية الإعلام

لرؤى حماية وحرية الصحفيين. وأشار منصور خلال إطلاق المركز لتقريره عن حالة الحريات الإعلامية لعام 2018 تحت عنوان "حرية عالققة"، إلى أن "الحالة التشاؤمية للإعلاميين سيطرت على كثير من إجاباتهم في استطلاع الرأي الذي نفذ مركز حماية وحرية الصحفيين، فما يقارب 76 بالمائة يرون أن التشريعات تشكل قيدا على حرية الإعلام، وأكثر من ذلك فإن 61 بالمائة يعتقدون أن الحكومة غير جادة في بناء إعلام حر".

تزداد حالة الغضب والاستياء بين الصحفيين الأردنيين بسبب تطبيق تشريعات لم يكن معمولا بها، تسببت في إغلاق مواقع ما اعتبروه بمثابة نهج عرفي بحق الإعلام لمحاصرته، فيما تخلت نقابة الصحفيين عن دورها في الدفاع عن حقوقهم.

ما يتعرض له الإعلام. وقالت اللجنة التحضيرية المناهضة لشرط ترغز رئيس التحرير للموقع الإلكتروني، في بيان سابق، أن تطبيق هذا الشرط أعلق منذ تطبيقه بداية العام الحالي العشر من المواقع الإلكترونية يعمل بها رؤساء تحرير إضافة إلى الموظفين والعاملين بها وبالتالي تشرد هؤلاء الصحفيين وانضموا إلى صفوف البطالة.

وأضافت اللجنة "بدلا من تشجيع الاستثمار بقطاع الإعلام وتعزيز دوره وازدهاره وتنميته لإيجاد فرص عمل للصحافيين والخريجين الجدد فإن هيئة الإعلام ونقابة الصحفيين تعلان معا خلافا لذلك كله عبر محاصرة قطاع الإعلام ودفعه للإغلاق والمساهمة بهدمه بقوانين لا تتناسب مع الظروف الراهنة والاقتصادية بدلا من المساهمة بتطوير قطاع الإعلام بقوانين عصرية لا رجعية".

ويستود الاعتقاد بين الصحفيين الأردنيين أن الحريات في بلادهم تتراجع، ويرون أن الحكومات توظف التشريعات لفرض القيود عليهم، والعديد من المؤسسات الإعلامية تواجه تحديات في استمرار وجودها، وأشكال الانتهاكات وأمناتها تتكرر على نحو ملحوظ وفق ما ذكره نضال منصور الرئيس التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين.

وأشار منصور خلال إطلاق المركز لتقريره عن حالة الحريات الإعلامية لعام 2018 تحت عنوان "حرية عالققة"، إلى أن "الحالة التشاؤمية للإعلاميين سيطرت على كثير من إجاباتهم في استطلاع الرأي الذي نفذ مركز حماية وحرية الصحفيين، فما يقارب 76 بالمائة يرون أن التشريعات تشكل قيدا على حرية الإعلام، وأكثر من ذلك فإن 61 بالمائة يعتقدون أن الحكومة غير جادة في بناء إعلام حر".

ونوه منصور إلى أن "الجهزة إنفاذ القانون لو أحسنت التعامل مع الإعلاميين في أماكن الاعتصامات والاحتجاجات، ولو كان هناك 'مدونة سلوك' تلتزم رجال الأمن بصون حق الصحفيين بالتغطية المستقلة، لتراجعت الانتهاكات، ولتحققت نتائج إيجابية كبيرة جدا".

عمان - قال مدير هيئة الإعلام الأردنية بالوكالة عز الدين العناسوة أنه تم حجب 59 موقعا إلكترونيا لعدم تحقيقه شرط التفرغ لرئيس التحرير المسؤول للموقع الإلكتروني الذي يوشر العمل به وتطبيقه بداية العام الحالي كشرط للترخيص.

وأضاف العناسوة أن عدد المواقع التي ينتهي ترخيصها حتى نهاية العام الحالي والمفروض أن تصوب أوضاعها بتنفيذ شرط تفرغ رئيس التحرير تبلغ 16 صحيفة إلكترونية.

ونوه أنه يجب أن يكون لكل مطبوعة صحفية رئيس تحرير متفرغ للمهام عمله استنادا لنص المادة "3/1/23" من قانون المطبوعات والنشر النافذ وقد تم تفعيل وتطبيق نص المادة المذكورة منذ بداية عام 2019 وقد بلغ عدد المواقع الإلكترونية التي التزمت بتصويب أوضاعها "107" صحيفة الكترونية إخبارية.

59 موقعا إلكترونيا تم إغلاقه لعدم تحقيقه شرط تفرغ رئيس التحرير المسؤول

وأشار العناسوة إلى أن عدد المواقع الإلكترونية المرخصة وفقا لنص المادة 49 من قانون المطبوعات والنشر النافذ حتى تاريخه 123 مطبوعة إلكترونية إخبارية. وكان شرط تفرغ رئيس التحرير مجمدا وغير معمول به طيلة السنوات الماضية، وقامت هيئة الإعلام اعتبارا من مطلع العام الحالي بالإعلان عن رغبتها بتفعيل شرط تفرغ رئيس التحرير المقر بقانون المطبوعات والنشر للعام 2012 وتعديلاته أي منذ نحو 7 سنوات وهو ما اعتبره صحافيون يعكس حجم التخطي في القرار الرسمي الذي ساهم بإغلاق العشرات من المواقع الإلكترونية والحق الضرر بها وبالعاملين فيها.

كما ازدادت حالة الغضب والاستياء بين الصحفيين الذين رأوا أن تطبيق الشرط ساهم في التضيق على الحريات الصحافية، وهو بمثابة نهج عرفي بحق الإعلام لمحاصرته.

وامتد استياء الصحفيين الأردنيين إلى نقاباتهم ومجلسها الحالي، بسبب التزامها الصمت وعدم التحرك لوقف